1984-0123-0005a-E

باريس في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٤

تقرير عن المهمة بشأن مسألة « المفقودين »
الموجودين لدى "القوات اللبنانية".

لقد استغرقت مهمتي في لبنان، كمرسل من قبل اللجنة العالمية لحقوق الإنسان، من ٦ إلى ١٩ كانون الأول ١٩٨٢ وحتى ١٩ كانون الثاني ١٩٨٤.

كان يجوز لي أمرا مهمة من اللجنة العالمية لحقوق الإنسان، أحدهما يتعلق بدير القمر، التي نتطرق إلى وضعها في تقرير منفصل، والآخر حول مسألة « المفقودين »، وهو مدرج في الملحق.

وقد بقيت من ٨ إلى ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢ وحتى ١٠ كانون الثاني ١٩٨٤ في منطقة الشوف، وبشكل خاص في دير القمر، حيث أجريت تحقيقاً حول « المفقودين » في بعض قرى اقليم الخروب؛ إلا ان العمل الأساسي حول هذا الموضوع تم بشكل خاص في بيروت حيث قضيت بقية أيام زيارتي.

لقد تدخلت اللجنة العالمية لحقوق الإنسان في لبنان في تشرين الأول من العام ١٩٨٢ تلبية لنداء « القوات اللبنانية » حول مسألة حصار دير القمر. وفي تشرين الثاني من العام نفسه، تسلمت اللجنة لائحة معدة من قبل « لجنة أهالي المفقودين في لبنان »،

19840123-0005b-2

سلمتكي بدورها رسمياً إلى «القوات اللبنانية» وما تزال
تنتظر جواباً حول الموضوع.

لا إن مهمتي كانت، من ضمن مواضيع أخرى،
العمل على تجميع المعطيات الضرورية لإعداد تقرير حول
قضية «المفقودين» المأسوية.

وخلال تجوالي في منطقة الشوف، رأيت
القليل من الدمار. * ذلك ان المعارك التي حصلت في أيلول
١٩٨٢ كانت محدودة في هذه المنطقة، باستثناء قرية دير
دوريت المسيحية، الواقعة تحت دير القمر، التي دمرت
من قبل قوات الحزب التقدمي الاشتراكي. وباعتراف
المسؤولين الدروز أنفسهم، لم يبق من أصل ١٢٠٠
ألف مسيحي يسكنون الشوف سوى عدة مئات
(بين ٢٠٠ و ٤٠٠). من هنا ترتدي دير
القمر وسكانها الـ ١٥٠٠ أهمية رمزية. بالإضافة
إلى ذلك، يعمد الحزب التقدمي الاشتراكي إلى اسكان
ما يقارب الـ ٢٥ ألف درزي (عن
مناطق عاليه وكفرفتى) في المنازل التي تركها المسيحيون.
وهذا يعني ان عودة المرحلين إلى منازلهم الأصلية
تطرح اليوم العديد من المشاكل.

على الطريق بين جسر القاضي وبيصور،
والتي تجتاز قضاء عاليه، شاهدت العديد من القرى
المسيحية التي هدمتها قوات الحزب التقدمي الاشتراكي.
شاهدت المنازل المحروقة من الداخل والكنائس المفجرة
بالديناميت والمدافن المسيحية المدنسة ... ولقد كانت

19840123-0005C-ح

● منطقتنا عاليه ومجدون مرحاً لمجازر ضد المسيحيين، قامت بها قوات الحزب التقدمي الإشتراكي، ولتدمير منظم للأبنية التي تخص هؤلاء المسيحيين ..

أما بالنسبة لمسألة المخطوفين لدى الميليشيات المختلفة، فإن اللجنة العالمية لحقوق الإنسان تطالب باطلاق سراحهم فوراً من قبل الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة «أمل» و«القوات اللبنانية». وقد علمنا من مصدر كتائبي ان «أمل» لدى «أمل» ٤٧ معتقلاً وبضع عشرات لدى الحزب التقدمي الإشتراكي.

ألف - إطار مسألة « المفقودين »

لقد ظهرت مسألة « المفقودين » في لبنان منذ بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. فقد عمدت كل من الميليشيات إلى تجميع الرهائن بهدف مبادلتهم مع الجهة المناوئة لها. كما أدخل الكتائبيون ممارسة القتل على « الهوية » (التي تحمل الإنتماء الطائفي لصاحبها): فكان « السبت الأسود » المشؤوم (٦ كانون الأول ١٩٧٥) الذي قتل خلاله ما يقارب المائتي مسلم على الحواجز الكتائبية.

ويعتبر الخطف على « الهوية » تقدماً مهماً، بالنسبة للطرق الجذرية المذكورة آنفاً. وفي الواقع، هناك مئات من الأشخاص الذين « اختفوا » في لبنان في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

إن اللجنة العالمية لحقوق الإنسان لا تتدخل حول هذه المسألة التي أصبحت قديمة، بل حول مسألة « الإختفاءات » التي تتحمل مسؤوليتها « القوات اللبنانية » (الكتائبية) منذ حزيران ١٩٨٢!

فقد استطاعت « القوات اللبنانية » أن تنتشر في المنطقة التي احتلها الجيش الإسرائيلي وبدأت عملياتها الخطف، إما في منازل الأشخاص المعنيين أو على الحواجز الكتائبية في أغلب الأحيان. وبالإمكان الإطلاع، في ملحق التقرير، على وصف لقضية جوزيف حنينه الذي خطف يوم الخامس من تموز ١٩٨٢ من منزله في بجمدون على يد ميليشيا

"القوات اللبنانية". كما ان هناك ما يقارب المئة شخص قد «اختفوا» بنفس الطريقة على يد القوات اللبنانية، خلال ثلاثة أشهر (حزيران وتموز وآب ١٩٨٢).

ولكن «الاختفاءات» كثرت منذ أيلول ١٩٨٢، إبان مجازر صبرا وشاتيلا، حيث تم اختطاف مئات الأشخاص، في بيروت بشكل أساسي وكذلك في الشوف وعلى الطريق المؤدية إلى ~~صيدا~~ من العاصمة إلى صيدا والبقاع وطرابلس. ولقد عظمت موجة الخطف هذه خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٨٢.

إن مسؤولية القوات اللبنانية في هذه حالات الخطف هذه مؤكدة، حتى ولو كان هناك عدة احتمالات ممكنة:

١- هناك أشخاص اختطفوا من منازلهم من قبل ميليشيا الكتائب. وهذه هي الحال بالنسبة لـ أ.م.أ الذي اعتقل مع كافة الأشخاص الموجودين في منزل ابنته. وقد تم اطلاق سراح النساء اللواتي استطفن التعرف على هوية الخاطفين لـ جورج هبر وجورج حتي). (في ١٨ أيلول ١٩٨٢)

٢- هناك أشخاص اختطفوا على حواجز ثابتة ومعروفة "للقوات اللبنانية". ولقد اشتهر من بينها الحاجز الكتائبي في العربانية، على الطريق المؤدية إلى البقاع.

1984 0123 - 0005 f - R

٢ - هناك اشخاص «اختفوا» خلال مرورهم في المنطقة الخاضعة لسيطرة الكتائب، فكانوا ضحية «حاجز طيار» للقوات اللبنانية. لأن هذه القوات تفاخر بكونها في منطقة القوة المسلحة الوحيدة والتي تعمل على اشاعة الأمن والنظام. وهي بالتالي تتحمل المسؤولية الكاملة لأعمال الخطف التي تتم في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٤ - هناك أشخاص اختطفوا من قبل عناصر مسلحة مدنية أو ترتدي لباساً عسكرياً. وهؤلاء «المحققون» هم في الواقع من ميليشيا الكتائب الذين يرتدون لباساً مشتركاً يساعدهم على القيام بعملهم دون عقاب في المناطق التي تشرف عليها القوات المتعددة الجنسيات. وهناك اسلوب آخر وهو إعتقال شخص من قبل كتائبي محبند في صفوف الجيش النظامي وتسليمه إلى القوات اللبنانية، كما حصل في ١٧ حزيران ١٩٨٢، عندما قام رودولف طليبا باعتقال ش.م. وتسليمه إلى المدعو «للقوات اللبنانية» في وادي شحرور، المدعو المعلي صرفوش.

إن حقيقة هذه «الاختفاءات» قد تأكدت في بعض الأحيان، إما من خلال المعاملات التي قامت بها عائلات المخطوفين بهدف ابتزاز خاطفيهم، أو من خلال طلبات الفدية التي وجهتها «القوات اللبنانية» إلى عائلات المخطوفين كما حصل مع

1984 01 23-0005g-2

هـ. ف التي افرج عنها بعد دفع الفدية. ولكن الخاطفين يبتزون المال في أغلب الأحيان قبل قطع الإتصال بعائلات المخطوفين.

ويمكن القول ان الألم الأعمق بالنسبة لهذه العائلات هو الناجم عن انقطاع المعلومات حول المخطوفين الذين يطلبون بـ«المفقودين». فأولئك الذين الخاطفون المسؤولين الكتائبيين معلومات عن الأشخاص المخطوفين دون ان يتلقوا جواباً، لأن "القوات اللبنانية" تنفي وجود هؤلاء لديها. وهكذا يمكن لهذا «الإختفاء» ان يطول إلى ما لا نهاية..

ب - «لجنة أهالي المفقودين في لبنان».

إن الكشف عن إمرأة لبنانية وفلسطينية، من زوجات وامهات وشقيقات «المفقودين» تظاهرن في بيروت في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٢، كردة فعل على هذا الوضع. وفي اليوم التالي، استطعن الحصول على موعد مع رئيس الحكومة شفيق الوزان؛ وألف الوفد الذي زار الوزان «لجنة أهالي المفقودين في لبنان».

وقد حملت اللجنة من مفتي الجمهورية على عاتقها مركز دائم في دار الفتوى، حيث تسجل كل المعلومات المتعلقة بالمفقودين. كما قررت

19840123-0005h-2

اللجنة القيام بمظاهرة في الساعة التاسعة من صباح كل يوم خميس أمام دار الفتوى، طالما ما يزال مصير «المفقودين» مجهولاً. وهذا الأمر يذكر بالقاءات الأسبوعية لـ« محبوناتي ساحة أيار» في بيونس إيرس.

في الفترة ما بين كانون الأول ١٩٨٢ وكانون الثاني ١٩٨٢، خفت موجة «الإختفاءات» ولكن العملية استمرت. ويوم ٢٢ كانون الثاني ود « بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب على المطالبة الملحة للجنة أهالي المعتقلين الاحد عشر المو جودين لإطلاق سراح المعتقلين «القوات اللبنانية» لديه. أما فادي فزام، رئيس «لجنة أهالي المفقودين» فقد أكد مرات عدة عن عدم وجود أي معتقل لديه. وهكذا تتابع «لجنة أهالي المفقودين» بدون جدوى، مع تحركاتها ولقاءاتها مع الوزراء والمسؤولين الروحيين والسياسيين.

ورغم حصول عمليات «اختفاء» جديدة كل يوم، فإن القوات اللبنانية» لم تفرج سوى عن «مخطوفين إثنين في ١٢ نيسان» إلى السلطات كما أنها سلمت جثث «المجرمين» في ٢٦ نيسان و١٢ السلطات الشرعية (جثة في ٢٦ نيسان ١٩٨٢ في ٢ أيار). ويمكن اعتبار شهر أيار شهر عودة تظهر الخطف في الشوف من قبل «القوات اللبنانية».

إن "لجنة أهالي المفطوفين" تتابع بعناد
تحركها وقد استطاعت الحصول على تجاوب حكومي مع
مطالبها، من خلال القرار الذي اتخذ في اجتماع مجلس الوزراء
المنعقد في ١٤ تموز ١٩٨٢ بتشكيل "لجنة" لجلاء مصير المفقودين
[illegible] القاضي سامي
[illegible]
يونس هذه الأيام تضم العديد من شهادات
جوزيف جاعص والمفوض الممتاز حافظ شاهد،
وفتح آب، أي مع الإنطلاقة الرسمية لعملية
الإحصاء، تمت تغطية مئات [illegible] تجاوباً مع دعوة
أهالي المفقودين، [illegible] التي حاز ال على موقفها
اللجنة التي تمثلهم والتي حازت [illegible] من قبل الحكومة.
الصلب رغم محاولات التهدئة [illegible]
في ٢٦ آب، بدأت اللجنة عملية
اعتصام مفتوح أمام دار الفتوى شاركت فيه
عشرات النساء اللواتي أقسمن على التناوب حتى
[illegible] لكن معركة بيروت، والطريقة
الطلاق سراح أولادهم.
[illegible]
في ٢٠ آب، وكذلك إطلاق "القوات اللبنانية"
وعشقلين، أوقف هذه العملية بعد ٤ أيام و٤
ليال من بدئها.

كما ان حرب الشوف، في ايلول ١٩٨٢،
كانت السبب في تأجيل عمل لجنة القاضي يونس الذي
[illegible] إلى
[illegible] انه تلقى أسماء ٧٠٠

٨٠٠ [redacted] مفقود ، وان ثلثي هؤلاء
قيد القوات اللبنانية .

ويمكن القول ان «لجنة اهالي المفقودين»
لم تتراجع عن عزمها . ففي العاشر من كانون الاول ،
وبمناسبة ذكرى اعلان حقوق الإنسان ، نظمت
اللجنة إعتصاماً واسعاً في دار الفتوى . ولاقى
تحركها تجاوباً شعبياً وفعلياً ، فتشكلت في ما بعد
اليوم ذاته لجنة جديدة تمثلت فيها «لجنة
أهالي المفقودين» إلى جانب عدد من المحامين
والشخصيات الروحية باشراف مفتي الجمهورية
ورئيس الحكومة السابق سليم الحص .

مراجع رسمية [redacted] إن هذا الإعتراف من قبل [redacted]
قد شجع [redacted] عائلات المخطوفين
على تسجيل أسماء أبنائها في دار الفتوى ، كما
سمح للجنة الجديدة بمقابلة رئيس الجمهورية
أمين الجميل .

جيم - تحرك الصليب الأحمر الدولي

في هذا الجو المشحون حول عائلة «المفقودين» ،
وفي وقت أعلن فيه بيار الجميل عن «هدية» بمناسبة
أعياد رأس السنة ، بدأ الصليب الأحمر الدولي

19840123-0005 ص-ع

مفاوضات حول الأشخاص المعتقلين لدى الميليشيات الرئيسية الثلاثة ، أي : الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة "أمل" و"القوات اللبنانية".

وحصل الصليب الأحمر الدولي ~~على وثيقة~~ الثلاثة على وثيقة موقعة من الأطراف الثلاثة تسمح له بموجبها بزيارة مراكز الإعتقال واستجواب المعتقلين على انفراد. وإذا كان الصليب الأحمر قد بدأ هذه العملية الصعبة وأوصل رسائل إلى عائلات المعتقلين الذين زارهم، إلا ان أحداً من أعضاء "لجنة أهالي المفقودين" لم يستلم أي خبر.

ويكتفي الصليب الأحمر الدولي بالتأكيد ان المعتقلين الذين يراقبهم لن يختفوا، ولكنه يرفض الإعلان عن عدد الذين زارهم.

ولقد اقترح سليم الحص على الصليب الأحمر الدولي بأن يقدم للجنة الحكومية التي يرأسها سامي يونس لوائح بأسماء المعتقلين لدى الأطراف الثلاثة المذكورة سابقاً. ووافق على ~~ال~~ كل من الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة أمل على هذا الإقتراح الذي يسهل الوصول إلى حل عام لمسألة "الأسرى" تحت إشراف الشرعية.

1984 0123.0005 f-r

عند ان "القوات اللبنانية" رفضت السماح للجنة
القاضي دونس ان تلعب دوراً فعالاً، الأمر الذي
عرقل استمرار العملية؛ وهكذا تبقى لائحة المعتقلين
لديهم سرية ...

دال - الطريقة المتبعة في التحقيق

لقد تسلمت اللجنة العالمية لحقوق الإنسان اللائحة
المعدة في دار الفتوى والتي تحصي الأشخاص "المفقودين"
لدى "القوات اللبنانية"؛ وقد طرحنا في بداية هذا التقرير
الأسباب التي تمنع بإحكام القوات اللبنانية بعمليات
الخطف هذه.

إن هذه اللائحة تطول يوماً بعد يوم، من جراء
"الاختفاءات الجديدة" أو عملية التسجيل المتأخرة
من قبل أهالي المفقودين. وهي تحتوي اليوم على
٢٠١١ إسماً موزعين كما تأتي:

مفقودون	بين ١٩٧٥ و ١٩٨١	منذ حزيران ١٩٨٢
لبنانيون	٢٠٨	٧٢٢
فلسطينيون	٢٤٥	٦٠٥
جنسيات أخرى		٣٢١

وهكذا تكون «لجنة الأهالي» قد أحصت ١٢٢٧ إسماً في الفترة التي تهم اللجنة العالمية لحقوق الإنسان. وبما أنني لم أكن قادراً على التحقيق شخصياً بكل الأسماء المسجلة، فقد قررت ان استفيد من فترة إقامتي في منطقة الجبل لأقوم بتحقيق على عينة مؤلفة من عدة قرى في اقليم الخروب. وقد استنتجت التالي:

١- عندما يكون إسم «المفقود» مدوناً في اللائحة، فهو يكون مرفقاً بكل المعلومات الضرورية المتعلقة به (تاريخ ومكان الإختطاف ...)

٢- هناك عدد كبير من الأشخاص لا توجد أسماؤهم في لائحة المفقودين.

فمثلاً، هناك ٢ «مفقودين» موجودين في اللائحة من أصل ثمانية من برجا، وواحد من أصل ستة من كترمايا؛ بينما سجل اسم المفقود الوحيد من قرية الزعرورية، وكذلك إسم المفقود الوحيد من المغيرية.

وبالإجمال، يمكن القول ان ٦٠ «مفقودين» من أصل ١٦ قد تم احصاؤهم في دار الفتوى. وفي بيروت، لم أجد في عداد اللائحة أغلبية حالات «الإختفاء» التي اطلعت عليها. ذلك ان العديد من الأشخاص لم يستطيعوا الحضور إلى دار الفتوى لتسجيل أسماء أقربائهم

1984012 3-0005R-M

« المفقودين »، لأسباب عدة بينها: الخوف من الإنتقام
أو اليأس أو عدم وجود الانتقام للمعلومات أو أخيراً صعوبة
المواصلات.

انطلاقاً من هذا الإستنتاج، وإذا ما
راجعنا الأرقام الموجودة في اللائحة، يمكننا ان نقدر
عدد الأشخاص « المفقودين » بفعل القوات اللبنانية
بألف لبناني على الأقل و الكثر من ٦٠٠ فلسطيني،
من تاريخ حزيران ١٩٨٢ وحتى يومنا هذا.

إن دوافع الخطف ليست سياسية في
أغلب الأحيان. في هذه الحال، يتم الخطف في منزل
الضحية. وهذا ما حصل في الأسابيع
تلت دخول « القوات اللبنانية » إلى بيروت الغربية،
حيث عمدت هذه القوات إلى تصفية عدد من خصومها
السياسيين بناء على « لوائح سوداء » معدة
سلفاً. على هذا الأساس، تم خطف اللبنانيين
المسيحيين، بمن فيهم المؤارنة. ولكن الخطف كان
يتم بشكل عام « على الهوية » فيطال المسلمين اللبنانيين
والفلسطينيين و « الغرباء » الآخرين.

وعملية الخطف اتخذت إتساعاً كبيراً
أثناء موجة الإنتقام الجنونية التي اجتاحت صفوف
الكتائبيين بعد وفاة بشير الجميل (١٤ أيلول ١٩٨٢).

1984 0123-00050-E

بالنسبة للفلسطينيين ، فهم يعرفون انهم ضحايا دائمين للحواجز الكتائبية ، ولهذا يتماشون التجول في المناطق الواقعة تحت سيطرة «القوات اللبنانية» . أما بالنسبة للمسلمين اللبنانيين ، فيشعرون بحرية اكبر ولكنهم غالباً ما يكونوا تحت رحمة مزاجية المسؤول الكتائبي المحلي ...

ويجب التأكيد على ان «المفقودين» بيد «القوات اللبنانية» ، هم من المدنيين غير المقاتلين ، ولا دوراً سياسياً لأغلبيتهم الساحقة.

وهكذا ، فإن «الخطف على الهوية» ، يخضع لإرادة تجمع سياسي أو لضرورة تبادل محتمل للمخطوفين ، بل للرغبة في «إخفاء» السكان المسلمين وغير اللبنانيين .

وحسب شهادة الأشخاص القلائل الذين تم الإفراج عنهم أو الأهالي الذين خطفوا مع هؤلاء «المفقود» ، وتركوا فيما بعد ، فإن استخدام التعذيب على أنواعه هو الخبز اليومي للمعتقلين في المعسكرات الكتائبية ، منذ الضربات لمدة طويلة ، إلى التعذيب بتوجيه الضربات العنيفة على الأعضاء التناسلية ، إلى الإعتداء على المعتقلات ، والفلسطينيات منهن بشكل خاص .

1984o123_0005p_ar

~~ولن يكون بمقدورنا ، وذلك لأسباب تتعلق~~

~~[illegible]~~ ولن يكون بمقدورنا الإفصاح عن هوية

الأشخاص الذين أدلوا (أفادنا) بشهاداتهم ~~أثناء~~ حول التعذيب في سجون «القوات اللبنانية»، لأسباب واضحة تتعلق بسلامتهم.

في هذه السجون، يعطى المعتقل رقماً متسلسلاً، يجب على عائلته ان تعرفه لتستطيع الإتصال به. وهذه هي حال أحدهم الذي بقي معتقلاً لمدة شهرين في المبنى الحربي الكتائبي في منطقة الكرنتينا، حيث كان رقمه ٦٠٠ ويقسم في زنزانة مع ٤٢ معتقلاً آخرين.

ومراكز الاعتقال الكتائبية عديدة ومتنوعة؛ وهي غالباً ما تتغير. ويمكن الإطلاع في الملحق على لائحة غير دقيقة للأمكنة التي كانت أو ما تزال تستخدم كمعتقلات "للقوات اللبنانية"، من بينها مركز الاعتقال الأكثر شهرة وهو «المبنى الحربي الكتائبي» (مركز القيادة) في الكرنتينا.

هاء - الخطوات التي تم القيام بها مع «القوات اللبنانية»

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٢، سلمت "اللجنة العالمية لحقوق الإنسان" لائحة «لجنة أهالي المختطفين» بما يلي إلى «القوات اللبنانية»، وما تزال ننتظر جواباً حتى الآن:

1984 0123-00059 .ع

في البداية، نفت «القوات اللبنانية» ان يكون لديها معتقلاً واحداً ثم عادت فاعترفت بسبعين شخصاً وبعد ذلك بمئة وعشرين.

هؤلاء المعتقلين، الذين ترفض «اللجنة العالمية لحقوق الإنسان» تسمية السجناء المطلقة عليهم، لم يخضعوا لأي قرار قضائي شرعي. بينما اعلنت «القوات اللبنانية» ان «المحاكم» الكتائبية (وهي محاكم غير شرعية تحاول الحلول محل المحاكم الشرعية الفعلية) قد ميزت بين ٦٠ معتقلاً «سياسياً» و٦٠ مجرماً «الحق العام». وتتألف المجموعة الأولى من الرهائن «الذين يمكن مبادلتهم» مع حركة أمل أو الحزب التقدمي الإشتراكي. أما المجموعة الثانية فتتألف من «مجرمين» يجري التفاوض لتسليمهم إلى السلطات الشرعية...

من مجرمي

إن «اللجنة العالمية لحقوق الإنسان» تقف موقف المعارض المبدئي لكل تبادل للمعتقلين؛ ولذا فهي قد طلبت من «القوات اللبنانية» مع حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، أن تقوم بعمل من جانب واحد ودون أي مقابل، حسب رأيها - لأن هذا هو الطريق الوحيد لكسر هذه الحلقة الجهنمية القائمة على استغلال الأرواح البشرية. ولقد أجريت (لقاء أ مع السيد غادي افرام، رئيس «القوات اللبنانية» الذي رفض الإفراج، حتى الرمزي، عن أي من المعتقلين لدى «القوات اللبنانية» بهدف الحفاظ

1984 01 23 - 00052 - E

على كامل « الأوراق التي بحوزته » ليستخدم في عملية المبادلة »
(كذا).

خاتمة

إن « اللجنة العالمية لحقوق الإنسان » تعبر عن عميق قلقها حول المصير الذي تعده « القوات اللبنانية » لأكثر من ١٥٠٠ مدني لبناني وفلسطيني « فقدوا » في أيدي هذه القوات ما بين حزيران ١٩٨٢ ويومنا هذا. ذلك لأن هؤلاء « المفقودين » غير موجودين في عداد المحتجزين الذين اعترفت بهم رسمياً « القوات اللبنانية ». كما تشجب اللجنة عمليات « الخطف على الهوية » التي تقوم بها « القوات اللبنانية » لترويع السكان المسلمين والفلسطينيين.

وتشدد اللجنة كذلك على عدم الشرعية المطلقة « للمحاكم » الكتائبية التي تحاول زوراً تقرير مصير المحتجزين لديها.

وهي تطلب تسليط الضوء كاملاً على وضع « المفقودين » وتناشد عائلات المفقودين في رغبتها بمعرفة كل الحقيقة كاملة عن مصيرهم كما تصر على الإعلان عن « التصفيات » في حال حدوثها.

إن « اللجنة العالمية لحقوق الإنسان » ترى ضرورة إعادة تحريك « لجنة إحصاء المفقودين » (الحكومية) بعد قطيعة أكثر من أربعة أشهر. وهذا يعني أن لجنة

1984 01 23 - 00055 - 2

المحتجزين لدى الحزب التقدمي الإشتراكي وحركة «امل»
و«القوات اللبنانية» يجب ان تسلم، بعد الاتفاق بين
الأطراف الثلاثة، إلى اللجنة الحكومية التي تسعى حينذاك
للوصول إلى تسوية شاملة لمسألة المعتقلين بصورة
عن شرعية لدى الميليشيات.

جان - بيار فيليو

19840123-0005 ت-ح

مراكز الاعتقال التي استخدمت سابقاً أو التي لا تزال تستخدم حالياً

١. المجلس الحربي الكتائبي (بيروت الشرقية)
٢. مركز أمن القوات اللبنانية (بيروت الشرقية)
٣. ثكنة القوات اللبنانية في ضبيه
٤. أدونيس
٥. ثكنة القوات اللبنانية في عمشيت
٦. مزهر عيه
٧. حارة صخر
٨. ثكنة القوات اللبنانية في غوسطا
٩- المشرف
١٠- الرميله
١١- عبرا

ولدينا أسماء حوالي عشرة مراكز اعتقال كتائبية أخرى لم نتمكن من التأكد منها.

1984o123-00051-2

آلهات «المفقودين» خلال اعتصام في بيروت

الصورة

١٩٨٤٠١٢٣-٠٠٠٥٧-٢

شهادة إبنة زهره بدر

زهرة بدر إمرأة فلسطينية انجبت ٥ صبيان وبنت.
أربعة من أبنائها قتلوا في تل الزعتر، على يد الكتائبيين،
وأحدهم قتل أمامها (١٩٧٦). والإبن الأخير خطف في
آيار ١٩٨٢ من قبل "القوات اللبنانية"، على الطريق
المؤدية إلى البقاع.

أجرت زهره اتصالاً بأحد المسؤولين الكتائبيين
الذين وعدها باطلاق سراح ابنها ... مقابل فدية
تدفعها.

باعت زهره كل ما تملك وجمعت ٥٠ ألف ليرة
لبنانية (الليرة = ١,٥٠ فرنكاً فرنسياً) ثم سلمت المبلغ إلى
هذا المسؤول الكتائبي الذي طلب عشرة آلاف ليرة
أخرى.

استطاعت زهره بعد عناء ان تجمع المبلغ الجديد،
ولكنها "اختفت" في ٢ أيلول ١٩٨٢ وهي في طريقها
لتسليم الدفعة الأخيرة.

ابنها الخامس يدعى ابو الحاج عبد السلام، متزوج
وله ولدان.

1984d23-0005 W-2

لائحة شخصية تضم الاشخاص دد المفقودين "

١- جوزيف حنينه ، مولود في ١-١-١٩٢٥ - بحمدون
٢- اختفى في ٥-٧-١٩٨٢ الساعة السابعة والنصف مساءً من بيته في بحمدون.
٢- بعد الاجتياح الإسرائيلي ، احتلت "القوات اللبنانية" بحمدون وبدأت حملة اعتقالات في صفوف السكان المدنيين للبلدة. بين هؤلاء جوزيف حنينه الذي اخذ من بين افراد عائلته بحضور شاهدين هما: ابراهيم متى وشكري متى.
٤- الخاطفون هم: قوات الأمن بحماية "القوات اللبنانية" في بحمدون التي يقودها جان إيليا خير الله وبعض المسلحين الكتائبيين
٥- جرت اتصالات بالمسؤولين الكتائب وكذلك من خلال "لجنة أهالي المفقودين" ؛ ولكن البحث لم يصل إلى نتيجة.
٦- شقيقته : مارسيل عبد الصمد - شارع مار الياس - كركول الدروز - بناية بيروت - بيروت
٧- سجل على لائحة المفقودين في ٢١-١٠-١٩٨٢

19840125-0005 DC - FL

رد القوات اللبنانية على
البلاغ الأول للجنة العالمية لحقوق
الإنسان في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٤

باريس في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٤

جواب "القوات اللبنانية"
إن لجنة حقوق الإنسان قد خدعت من قبل الحزب التقدمي الإشتراكي

رداً على البلاغ الصادر عن "اللجنة العالمية لحقوق الإنسان" في ٢٢ كانون الثاني، يأسف مصدر مسؤول في "القوات اللبنانية" ان تكون اللجنة قد اقتنعت بهذه السهولة بالمزاعم الكاذبة للحزب التقدمي الإشتراكي حول اختفاء المزعوم لـ ١٥٠ مدني لبناني وفلسطيني.

ويتابع المصدر قائلاً: "إن "القوات اللبنانية" تلفت النظر إلى ان قائمة الأشخاص المحتجزين لدى كافة القوى المتطارحة في لبنان تبحث حالياً في اطار اللجنة العسكرية الرباعية، باشراف لجنة الصليب الأحمر الدولي التي لا يمكن المساس بسلطتها المعنوية. إن "القوات اللبنانية" ان تكون تتهم على "اللجنة العالمية لحقوق الإنسان" ان تكون مستقبلاً أكثر موضوعية بالنسبة لوضع بالغ التعقيد. ذلك ان مثل هذه التصريحات تزيد من الغموض في النفوس وتهدد بنسف الحلول المتداولة. بالإضافة لذلك، تدعو "القوات اللبنانية" اللجنة للإهتمام الجدي بقضية مئات المسيحيين الذين اختفوا في الشوف في شهري ايلول وتشرين الثاني الماضيين، ابان الهجمات التي ارتكبتها قوات وليد جنبلاط، وكذلك بمصير آلاف المسيحيين الذين فقدوا منذ ١٩٧٥ وما يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن

"القوات اللبنانية" في باريس"

19840123-0005y-2

١) المجلس الحربي الكنائسي (الكرسينا) وجميع الأ
في أنحاء
٢) مجلس الأمن (تسليب كونغرت)
٣) تكنة العنفوان (ضبية)
٤) دير ادريس (ادريس)
٥) تكنة ادريس (ادريس)
٦) دير مار موسى (لعبادات)
٧) تكنة عمشيت
٨) تكنة غوسطا
٩) تكنة الكسليك
١٠) رومية
١١) دير مار شليط
١٢) دير هار قرحيا (قرب الكفور)
١٣) بلدة القطارة (منزل بشارة سياني) بلدة ايلي حبيقه
١٤) المكلس
١٥) كسب رمال (قرب مستودع سكة الحديد)
١٦) دير المخلص

19840123-0005 Z-2

بناية رئة الإنشاء

١٧ بيت مزارة الصناعة والأمن العام

١٨ العشرف

١٩ طلعة داود الطل رملة (سجين)

٢٠ عبرا العسفة (سجين)

٢١ عبرا الحرية (سجين)

٢٢ حارة صخر

---

٢٣ دير ماز الياس فوق روسة